الأطفال الهامشيون والتسرب من التعليم
"دراسة ميدانية بمدينة سوهاج"

أسماء حسن راغب أبو زيد (*)

مقدمة:

تعد ظاهرة الأطفال الهامشيين من أهم المشكلات الناتجة عن الزيادة السكانية أو السلوك الإنجابي الغير رشيد؛ حيث كثرة الأطفال بالأسرة والتقصير في حقوقهم ورعايتهم لعدم توافق الإمكانيات الأسرية مع متطلباتهم واحتياجاتهم مما قد يدفع بهم للعمل، و قد يؤدى بهم إلى التسرب من التعليم والذي هو أكثر شيوعاً بين الأطفال الهامشيين من أبناء الأسر الفقيرة لافتقادهم الاهتمام والرعاية الأسرية المشجعة على الاستمرار في التعليم الناتجة عن قلة الإمكانات التي تجعلها تقوم بتوفير احتياجات أبنائها وارتفاع تكلفة التعليم، بل قد يكون أحياناً الدافع الأساسي في تسربهم من المدرسة للمساعدة في الإنفاق على المنزل، بجانب قصور الخدمات التعليمية والمناهج والدروس الخصوصية ونظم الامتحانات ومعاملة المدرسين واستخدامهم الضرب كوسيلة للعقاب؛ مما يؤدي إلى كراهية الأطفال للدرس والمدرسة وارتفاع معدلات الرسوب مما يعد إهداراً للطاقة البشرية المتمثلة في هؤلاء الأطفال قبل أن يزودوا بالقدر الضروري من المعرفة التي تعينهم كمواطنين مستنيرين صالحين لمباشرة حقوقهم المتاحة، فيكونون عرضة للانحراف وضرراً بمصلحة المجتمع. وعليه سوف تحاول هذه الدراسة التعرف على الأطفال الهامشيين واثر ذلك على التسرب من التعليم .

أولا: الإطار النظري للبحث :-

١-موضوع الدراسة واشكالياتها:-

أن الطفل يدرك معالم فرديته من خلال خبراته التي يكتسبها من اتصاله بالآخرين، وهذه السمات الشخصية تحتاج إلى رعاية وتنمية ليكتسب الطفل شخصيته السوية. أما إذا مر بتجارب قاسية ومؤلمة من سوء معاملة ومقارنة وعدم تقبل المحيطين له فقد يعرضه ذلك إلى مشاكل واحباطات ، فدور

(*) باحثة دكتوراه تخصص علم الاجتماع.

الآباء نحو الأطفال من أهم العوامل التي تؤثر على نموهم النفسي والاجتماعي؛ حيث المناخ الأسري الحازم دون تعصب، والمرن دون إسفاف يؤدي إلى نمو متوازن للشخصية؛ لأنهم لا يملكون لأنفسهم إرادة التصرف فهم غالباً في حيز تصرف الآخرين لهم فإذا تحقق النمو السوى لهم تحقق التكيف الاجتماعي ولما لجأوا لتحقيق التكيف خارج الأسرة.

وأن التهميش الاجتماعي يتضمن بعدين إضعاف القدرات على المستوي الفردي وقيام معوقات بنائية على المستوي المجتمعي. فالطفل الهامشي لا ينشأ نشأة طبيعية يتمتع خلالها بالرعاية والخدمات التي تتوافر لباقي الأطفال في المجتمع، بل يفقد طفولته بحرمانه من أسرة تقوم على رعايته وحرمان أسرته المهمشة من أداء دورها في تنشئته كطفل تنشئة طبيعية سوية، فتدفع به إلى العمل مبكراً الذي قد يكون سبباً في حرمانه من التعليم.

بل قد يكون أحياناً الدافع الأساسي في تسربهم من المدرسة للمساعدة في الإنفاق على المنزل، بجانب قصور الخدمات التعليمية والمناهج والدروس الخصوصية ونظم الامتحانات ومعاملة المدرسين واستخدامهم الضرب كوسيلة للعقاب؛ مما يؤدي إلى كراهية الأطفال للدرس والمدرسة وارتفاع معدلات الرسوب مما يعد إهداراً للطاقة البشرية المتمثلة في هؤلاء الأطفال قبل أن يزودوا بالقدر الضروري من المعرفة التي تعينهم كمواطنين مستنيرين صالحين لمباشرة حقوقهم المتاحة، فيكونون عرضة للانحراف وضرراً بمصلحة المجتمع .

الأمر الذي لا يدع للأسرة مجالاً مناسباً للرعاية والتنشئة ولا كذلك المدرسة كمؤسسة تربوية ونظاماً تعليمياً ، فيستقبله الشارع ليتحمل مسئولية نفسه في وقت لا يزال فيه عاجزاً عن تحمل هذه المسئولية. ويمثل هذا التهميش الذي يشهده الطفل مضخة أساسية لنمو ظاهرة التسرب من التعليم التي قد تفجر نبع جديد للأمية وتُعززها والذي من الواجب التصدي لعلاجها؛لأن التعليم حق إنساني أصيل ،وغاية في حد ذاته لمدى تأثيره على تحسين الإنتاج والتنمية في المجتمع من ناحية ،وحصانه للطفل لعدم تباعده واغترابه عن مجتمعة وقضاياه من ناحية أخرى . وبالتالي هدفت هذه الدراسة وبصورة

أساسية إلى محاولة التعرف على اثر تهميش الأطفال على التسرب من التعليم . ولتحقيق هذا الهدف وضعت مجموعة من

- التساؤلات تمثلت في الآتي :

١. هل تهميش الأطفال يؤثر على العملية التعليمية ويؤدى إلى تسربهم من التعليم ؟
٢. هل للعلاقات الاجتماعية بين الأطفال والمحيطين بهم دور في التسرب من التعليم ؟
٣. هل المستوى الاقتصادي والتعليمي للأسر يؤثر على التسرب من التعليم لدى الأبناء ؟
٤. ما هي التداعيات السلبية المصاحبة لتسرب هؤلاء الأطفال الهامشيين من التعليم ؟
٥. ما هي آليات دمج هؤلاء الأطفال الهامشيين مرة أخرى في التعليم؟

المفاهيم الرئيسية للبحث:

- مفهوم الطفل:

يعرف الطفل لغوياً بأنه المولود حتى البلوغ(١). ويعرف الطفل أيضاً بأنه إنسان يحتاج إلى حماية من أجل نموه البدني والنفسي والفكري؛ حتى يصبح بمقدوره الانضمام إلى عالم البالغين. فوضع الطفل وضع فرد في حاجة إلى مساعدة(٢). وكما يشار إلى الطفل بأنه الإنسان الصغير الذي لم يتحقق له قدر من النضج العقلي يسمح له بالسلوك السوي(٣).

ونصت المادة الثانية من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ على أنه "يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة. ويكون إثبات سن الطفل بموجب شهادة

(١) المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٩م، ص٣٩٢.

(٢) علا مصطفي، الأطفال العاملون: الحاضر والمستقبل، في مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادي والعشرين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣م، ص٢٧٧.

(٣) محمد رفعت الصباحي، التشريعات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار النمر للطباعة الحديثة، ١٩٩٦م، ص٤٣٣.

ميلاده أو بطاقة شخصية أو أي مستند رسمي آخر"[١].

وهذا المفهوم قد أخذت به اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل لعام ١٩٩٩ والتي نصت في المادة الأولي منها على أنه: ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق على الطفل[٢].

وفي ضوء تلك التعريفات السابقة يكون التعريف الإجرائي للطفل هو "كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشر، يحتاج إلي حماية من أجل نموه البدني والنفسي والفكري حتي يتحقق له النضج العقلي الذي يسمح له بالسلوك السوي".

مفهوم الهامشية:

وفي تحديد الهامشية نجد أن مفهوم الإنسان الهامشي كان جديداً في استخدامه في عشرينيات هذا القرن وكان "بارك" أول من استخدم هذا المفهوم وتبعه "ستونكويست" الذي عرف الإنسان الهامشي على أنه من حكم عليه قدره أن يحيا في مجتمعين وفي ثقافتين ليستا فقط مختلفتين ولكنهما أيضاً متعاديتان، فالإنسان الهامشي منتج عرض لعملية "المثاقفة" أي أنه نتاج العملية التي تنمو من خلالها الحضارة على حساب الثقافات الأبسط والأسبق، حيث كان يحيا الفرد في مجتمع مستقر ومنظم يقدرها[٣].

ويرى أحمد ذكي بدوي أن الهامشية هي الجماعة التي يتحرك أفرادها من مجال ثقافي إلى مجال ثقافي آخر، والهامشيون هم الذين يشغلون المنطقة التي تقع على محيط جماعتين بثقافتين متباينتين، وهم يصبحون غرباء على كل جماعة من هذه الجماعات، ومن ثم فهم هامشيون بالنسبة لكل منها، كما يضم الهامشيون النازحين الجدد إلى مجتمع محلي[٤].

كما يستخدم مفهوم التهميش لكي يشير إلى أنواع عديدة من الحرمانات

---

(١) عبد الفتاح بيومي حجازي، المعاملة الجنائية والاجتماعية للأطفال، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣م، ص١٣.

(٢) فادية أبو شهبة، السياسة التشريعية والعدالة الاجتماعية، استغلال الأطفال نموذجاً، في مؤتمر الطفل وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص١٠٢٣.

(٣) آمال طنطاوي، المهمشون في صعيد مصر " آليات السيطرة والخضوع"، القاهرة: ميريت للنشر، ٢٠٠٣م، ص١٩.

(٤) أحمد ذكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، ص١١٣.

التي يواجهها بعض الأفراد أو الجماعات في المجتمع باعتباره يتضمن بعدين أساسيين: الأول: إضعاف القدرات على المستوي الفردي، والثاني: قيام بعض المعوقات البنائية على المستوي الجمعي، تلك التي تنكر إمكانية حصول بعض الجماعات على الموارد التي ينبغي أن تتيسر لهم باعتبارهم مواطنين. وعلى هذا النحو يقدم مفهوم التهميش الاجتماعي أسلوباً لتأكيد التكامل بين مفاهيم الفقر والحرمان، وافتقاد الحصول على المقتنيات والسلع المادية، وعدم الاستقرار حول الحقوق الأساسية(١).

فالتهميش هو وضع اجتماعي واقتصادي لا يشمل الفقراء فقط، بل قد ينطوي تحت رايته الفقراء والأغنياء معاً وهو على أي حال وضع يجعل صاحبه أكثر استعداداً للخروج على النظام الاجتماعي والقانوني، وإلى ابتداع نسق من المعايير مخالف، بل ومتصادم مع هذا النظام(٢).

وتعرف الهامشية كذلك بأنها وضع متدني في إطار نظام للتدرج الاجتماعي، يتولد عنه معاصرة فئة اجتماعية وعزلها عزلاً كلياً أو جزئياً. ويعتبر التهميش نتاج عملية تتمثل في العناصر التالية:

١- سيطرة طبقة أو فئة اجتماعية على فئة اجتماعية أخرى داخل إطار ونظام للتدرج الهرمي.

٢- تسخير الفئات المهمشة في أنشطة اقتصادية لخدمة القوي المسيطرة.

٣- وضع عوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية تسفر عن حرمان الفئات المهمشة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية(٣).

مفهوم الأطفال الهامشيين:

والمهمشون هم أفراد أو جماعات أو شرائح، في حالة من الضعف

---

(١) على ليلة، ليل عبد الجواد، نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، في المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨م، ص٨٤٦.

(٢) نور فرحات، الهامشيون وجرائمهم " قراءة في بعض مظاهر العشوائية الاجتماعية "، في ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠م، ص ص١٠٩، ١١٠.

(٣) عادل عازر، ثروت اسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوي العاملة، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧م، ص١٦.

الشديد لا يملكون قدرات أو أدوات للدفاع عن أنفسهم لاستدامة الحياة بشكل كريم ومن الفئات المهمشة فئة هشة لا تمتلك قدرات للحماية من المخاطر ولا تستطيع توفير حياة أسرية كريمة امتد أثرها إلي تهميش ملايين الأطفال، ما بين أطفال الشوارع وعملية الأطفال وترتبط بهؤلاء الأطفال مخاطر قيمية وسلوكية([1]).

وقد خص قانون حماية الطفل الذي نادي به المجلس القومي للطفولة والأمومة الفئات المهمشة من الأطفال والتي تضمنت: الأطفال الفقراء، الأطفال العاملين، وأطفال الشوارع[2].

وفي ضوء العرض السابق للتعريفات التي تناولت تحديد مفهوم الطفل والهامشية يمكن تحديد مفهوم الأطفال الهامشيين وفقاً للدراسة الراهنة إجرائياً فيما يلي:

١- تتحدد المرحلة العمرية للأطفال الهامشيين لكل من لم يتجاوز الثامنة عشر.

٢- لم يصدر ضدهم أي نوع من الأحكام القضائية.

٣- حرمانهم من التمتع بحقوق ومزايا أساسية من أجل نموهم البدني والنفسي والفكري.

٤- لا يستطيعون تحقيق قدراتهم الذاتية ويعيشون على حافة المجتمع.

٥- يمارسون بعض الأعمال للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

٦- علاقاتهم بالأسرة متصلة.

وعليه يمكن الوصول إلي تعريف إجرائي للأطفال الهامشيين والذي يقترب من طبيعة الدراسة الراهنة بأنهم هم "كل من لم يبلغ الثامنة عشر وفي وضع متدني لا يملكون حماية من أجل نموهم البدني والنفسي ليتحقق لهم النضج العقلي الذي يسمح لهم بالسلوك السوي وتحقيق قدراتهم الذاتية. يلجأون للعمل

([1]) أماني قنديل، المجتمع المدني العربي في مواجهة الاجتماعية، "قراءة نقدية" القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٣. ، ص ص ٤٠-٤١.

(٢) سناء مبروك، عمالة الأطفال في العشوائيات، دراسة في فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهة الفقر، في المؤتمر السنوي العاشر السياسية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨م، ص٣٨٣.

لمساعدة أسرهم ولاستدامة حياتهم ولا يتمتعون بحقوق أو مزايا أساسية باعتبارهم أطفال".

- مفهوم التسرب من التعليم:

ويقصد بالتسرب انقطاع التلاميذ عن الحضور إلى المدرسة بصفة دائمة بعد أن يتم التحاقهم بها، وهو في هذا الإطار يختلف عن التغيب ، الذي هو عدم الحضور إلى المدرسة لفترة معينة، أوعدم الانتظام أي التغيب لفترات طويلة، مما يجعل إمكانية الإفادة من العملية التعليمية والتربوية أمراً متعذراً.

وكذلك يقصد بالتسرب من التعليم انه انقطاع التلاميذ عن المدرسة الابتدائية انقطاعاً جزئياً أو نهائياً، وترك المدرسة بسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي التحق بها [١].

- الأطفال الهامشيين والتسرب من التعليم "رؤية تحليلية ":

إن الحرمان والتهميش، هو الذي يمنع الأفراد بشكل منظم من الوصول للحقوق والموارد والفرص التي تتوافر عادة لأفراد المجتمع الذي يقيمون فيه[٢].

وقد وسعت منظمة العمل الدولية من مفهوم التهميش الاجتماعي ليشمل الجماعات والأفراد على السواء، وفي دراسة أجريت على عدد من المجتمعات النامية، تم تحديد التهميش الاجتماعي باعتباره يتضمن بعدين أساسيين: الأول إضعاف القدرات على المستوى الفردي، والثاني: قيام بعض المعوقات البنائية على المستوي المجتمعي. وارتباطاً بذلك تكمن القيمة التحليلية لمفهوم التهميش أو الاستبعاد الاجتماعي في كونه يلقي الضوء على العمليات التي بواسطتها يفرض الحرمان على بعض البشر، إضافة إلى تنوع الحرمان الذي يواجهونه[٣].

---

(١) سعدية كرم إمام عبد العزيز،أطفال الشوارع وثقافة الحرمان "دراسة ميدانية"،رسالة ماجيستير ،جامعة بنها ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع،٢٠٠٨،ص ٨٨.

(٢) كامل كمال، الأطفال مجهولي النسب بين الاستبعاد والاندماج الاجتماعي، في المؤتمر السنوي الخامس عشر لقضايا الطفولة ومستقبل مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٣م، ص٣.

(٣) على ليلة، وليلي عبد الجواد، نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، مرجع سابق، ص ص٨٤٥، ٨٤٦.

فمن مظاهر عملية التهميش الاجتماعي أن الفرد لا ينشأ نشأة طبيعية يتمتع خلالها بالرعاية والخدمات التنموية الملائمة بمراحل السن المتعاقبة. وأن الإنسان يفقد طفولته بأساليب متعددة إذ يحرمه صراحة أو ضمناً، من التمتع بخدمات المؤسسات الاجتماعية المعنية بالتنشئة، والجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن الحرمان قد يترتب بطريقة غير مباشرة وكأثر فرعي لعملية التهميش، فعندما يضيق المجتمع –أو الفئات المسيطرة فيه– الخناق على الفئات الدنيا بهدف استغلالها في أداء أدني الأعمال ومقابل أدني عائد ممكن؛ فإن ذلك يسفر بالضرورة عن حرمان الأسرة المهمشة من أداء دورها الطبيعي في تنشئة الأبناء تنشئة طبيعية وسوية فتدفع الأسرة بأبنائها في خضم سوق العمل، وهم مازالوا في مراحل السن المبكرة(١).

والطفل الذي يدفع إلى العمل مبكراً يجد نفسه محروماً من اللعب مع أقرانه، كوسيلة للترفيه وكوسيلة للتعرف على العالم الخارجي، وتعلم الأدوار الاجتماعية المحيطة به(٢). وهو ما يؤدي إلى عدم المساواة وفقدان تكافؤ الفرص الذي يحرم هؤلاء الأطفال من فرص الحصول على تعليم جيد؛ فتنشأ أجيال جديدة يؤدي فيها هذا الحرمان إلى إضعاف الحافز إلى الالتحاق بالمدارس، ومن ثم تدني في التحصيل الدراسي، فتحكم بالتالي على الجيل القادم بالمعاناة من النقص الحاد من فرص العمل، وإن المشكلة هنا لا تتصل بعدم تكافؤ الفرص التعليمية عامة، بل بالدور الذي يقوم به الاستبعاد الاجتماعي في هذا الصدد تحديداً. وهو التجانس الاجتماعي للمدارس، الناجم عن الاستبعاد الاجتماعي.

وتدلنا بحوث كثيرة على أن الأطفال ذوي الميول والطموحات الخاصة بالطبقة الوسطي يشكلون دعماً لباقي الأطفال. لذلك فإن المدرسة التي لا يتوافر لها القدر اللازم من أمثال هؤلاء الأطفال نجدها تعجز عن توفير فرص تعليمية

---

(١) عادل عازر، وثروت اسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا والقوي العاملة، مرجع سابق، ص٩٦.

(٢) عبد الله هرهار، من التشرد إلى الانحراف: سوسيولوجيا الطفل في وضعية الشارع، مجلة إضافات، العدد الثامن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف ٢٠٠٩م، ص١١٧.

متكافئة لتلامذتها[١].

وقد يفشل الجهاز المدرسي في تحقيق التساند والتكامل الوظيفي بين أدوار العاملين في المدرسة وينعكس أثر ذلك على عدم التعاون بينهم على اكتشاف مشكلات الأطفال في وقت مبكر، وتصبح المدرسة أقل جاذبية لبعض التلاميذ الذين يجدون البيئة الخارجية أكثر إمتاعاً لتحقيق رغباتهم فيهربون من المدرسة إلى الشارع[٢].

وإن عضوية الطفل كفرد في جماعات هامشية ومستبعدة اجتماعياً، يؤثر على مقدار توتره النفسي، الذي قد يثير بدوره الاستعداد للاستجابة للعدوان. ومن أقسي أشكال الاستبعاد والتهميش، ما يشعر به أطفال الشوارع من الفقر والعجز عن تلبية الحاجات الأساسية وافتقاد الأمن النفسي والاجتماعي والرعاية الصحية، والعزل الاجتماعي، ومعاملتهم باعتبارهم فئة مجرمة معرضة للاستغلال والإساءة من معظم فئات المجتمع، مما يجعل السلوك العدواني بالنسبة لهم حائط الصد الأخير الذي يحتمون به من قسوة الشارع، فالتهميش الاجتماعي والاستبعاد لبعض الناس بسبب الظروف الاجتماعية، ينعكس على الفئة المستبعدة من خلال عدة مظاهر أهمها: اللامبالاة، والشعور بالاغتراب، والوحدة، والإنكار[٣].

والظروف الاقتصادية تدفع إلى الشعور بالحرمان المادي الذي يغذي اتجاهات ومشاعر خاصة، كالشعور بالحسد والحقد والكراهية، بالإضافة إلى مشاعر النقص والقلة، وكل هذا بدوره قد يسهم في خلق جو مناسب لنمو اتجاهات عدوانية والسلوك الجانح[٤].

ولا مفر من أن يؤدي التهميش إلى مزيد من التهميش. فإذا حرم مجتمع ما فئة من حقها في التنشئة الطبيعية، ومن حقها الإنساني في التنمية

(١) محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي: صوره وأشكاله، في المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، ٢٠٠٨م، ص١٤٣.
(٢) عبد الله هرهار، مرجع سابق، ص١١٦.
(٣) رضوي فرغلي، مرجع سابق، ص١٠٦.
(٤) عبد الله هرهار، مرجع سابق، ص١١٨.

عن طريق التعليم والتدريب والإعداد الملائم، فيمكن القول أن المجتمع المذكور قد تعمد إعادة إنتاج فئات مهمشة جديدة لكي تأخذ موقعها في إطار نظام "للتهميش الاجتماعي"(١).

وبخاصة وإن التعليم هو المدخل الطبيعي لنجاح أي تغير في كافة مجالات الحياة، فهو يحفز الأفراد على تحقيق التقدم وتقبل التغير والرغبة فيه. وهو حق من حقوق الفرد في المجتمع. ولأهميته القصوى كفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أقره الدستور المصري الذي اعتبره حجر الزاوية لتقدم المجتمع، إذ يعتبر أساساً هاماً لا يستطيع الفرد بدونه مباشرة حقوقه المتاحة. ومع هذا فقد انخفض الإنفاق الحكومي على التعليم في فترة الإصلاح الاقتصادي، وانعكس هذا بالسلب على كفاءة الأنظمة التعليمية(٢). بسبب الزيادة الكبيرة في أعداد الأطفال الذين تقع أعمارهم في نطاق مرحلة التعليم الإلزامي. وأدي التسابق بين التعليم وبين النمو السكاني المستمر بمعدلات مرتفعة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن إلى أن تأثرت الخطط التوسعية في التعليم، وتحوله من المجانية الحقيقية إلى مصروفات ظاهرة أحياناً ومستترة أحياناً أخرى، وتزايدت تكلفته على الأسر الفقيرة مما خلق تحديات كبيرة خاصة على أطفال الفئات الدنيا التي لم تستطع مواجهتها إلا بسحب أطفالها من هذا النظام ودفعهم إلى سوق العمل(٣).

ويعتبر التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم من أهم المخاطر التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال؛ حيث إنهم يفتقدون الرعاية الأسرية المشجعة للاستمرار في التعليم أو الالتحاق به مما يساعدهم هذا على الهروب من المدرسة(٤).

والتسرب مشكلة من المشكلات الخطيرة التي استرعت انتباه كثير من

---

(١) عادل عازر وثروت اسحق، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) هبة النيال، أوضاع الطفل العامل بالنشاط الزراعي في صعيد مصر، في المؤتمر السنوي السادس– الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤م، ص٤٠١.

(٣) محمد سيد فهمي، أطفال في ظروف صعبة، الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٧م، ص٥٦، ٥٧.

(٤) حنان صابر أحمد، أطفال الشوارع بين الرعاية والتهميش في ظل العولمة، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١١م، ص٦٥.

المهتمين بالتربية والتعليم، حيث أن هذه الظاهرة لها أبعادها الخطيرة اجتماعياً واقتصادياً وسلوكياً، فالمتسرب يترك المدرسة، قبل أن يزود بالقدر الضروري من المعرفة والخبرات والاتجاهات والقيم التي تعينه على الحياة في المجتمع كمواطن مستنير(١).

وقد يحدث التسرب نتيجة لعدة عوامل بعضها يتعلق بالطفل، والآخر يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، وثالث بالظروف التعليمية ومتطلباتها التي قد لا يستطيع الطفل الإيفاء بها.

على أن أهم هذه العوامل متمثلة في ارتفاع تكلفة التعليم بالإضافة إلى ارتفاع المشاكل التعليمية؛ بالرغم من التوسع الكلي في توفير فرص التعليم العام، وزيادة أعداد المدارس والمدرسين والتلاميذ، فإن نقص الإمكانات المادية والبشرية انعكس على كثافة الفصول المدرسية وانخفاض مستويات الأداء(٢).

كذلك فإن الخدمات التعليمية لا تزال قاصرة على الوفاء بمتطلبات واحتياجات التلاميذ وخاصة ذوي الدخل اليسير، فالخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية لا تزال في حدود طبقة والتغذية المدرسية لا تزال غير مجزية، مع أنه كلما ارتقي مستوي التغذية المدرسية قلت نسبة التسرب وزاد التحصيل.

وكذلك عدم توافر الوسائل التعليمية التي تجذب الدارس وعدم إتباع أساليب التدريس الشيقة، وعدم ارتباط المناهج ارتباطاً كاملاً باحتياجات المدارس، بالإضافة إلى أساليب الإدارة التعليمية ونظم الامتحانات والتقييم لا تشجع على مواصلة بعض التلاميذ لدراستهم في المدرسة، فالمدرسة لا تزال بعيدة عن أن تكون وحدة اجتماعية لأسرة مترابطة(٣).

وأيضاً النقص في شخصية المعلم وعجزه عن منح مهنته حقها من العناية والرعاية، وجهله بأصول التربية السليمة وعدم توافر العلاقات الإنسانية

---

(١) عزة حسين، التسرب من التعليم الأساسي وأزمة النظام التعليمي في مصر، في مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادي والعشرين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣م، ص٣٠٥.

(٢) حنان صابر أحمد، أطفال الشوارع بين الرعاية والتهميش في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص٦٦،٦٥.

(٣) عزة حسين، مرجع سابق، ص ص٣٠٩،٣٠٨.

بين التلميذ والمدرس؛ مما يخلق مشكلات يكون لها أثر سيء على نفوس التلاميذ، واستخدام الضرب كوسيلة للعقاب يؤدي إلى إثارة الخوف والاضطراب في نفوس التلاميذ وكراهيتهم للمدرس والدرس والمدرسة، وانغماس المعلم في الدروس الخصوصية وجمع المال وتفضيل بعض التلاميذ على غيرهم لاعتبارات شخصية، فقد القدوة السليمة في سلوك المعلم الأمر الذي أدي إلى عدم احترامه والتطاول عليه(١).

بالإضافة إلى ذلك انخفاض قناعة بعض أولياء الأمور بجدوى التعليم والحصول على شهادة، طالما أنه في النهاية ليست هناك وظائف أو فرص عمل متاحة ومناسبة للجهد المبذول والسنوات الضائعة في التعليم؛ لذا يتعجل بعض الآباء خروج أبنائهم للشارع جلباً للمال عن طريق أي مهنة هامشية، اعتقاداً منهم أن الشارع مصيرهم سواء في الصغر أو الكبر طالما لا يستطيعون توفير حياة كريمة لهم.

مما سبق نخلص إلى أن التسرب من التعليم أكثر شيوعاً بين الأطفال الهامشيين من أبناء الأسر الفقيرة لافتقادهم الاهتمام والرعاية الأسرية المشجعة على الاستمرار في التعليم الناتجة عن قلة الإمكانات التي تجعلها تقوم بتوفير احتياجات أبنائها وارتفاع تكلفة التعليم، بل قد يكون أحياناً الدافع الأساسي في تسربهم من المدرسة للمساعدة في الإنفاق على المنزل، بجانب قصور الخدمات التعليمية والمناهج والدروس الخصوصية ونظم الامتحانات ومعاملة المدرسين واستخدامهم الضرب كوسيلة للعقاب؛ مما يؤدي إلى كراهية الأطفال للدرس والمدرسة وارتفاع معدلات الرسوب مما يعد إهداراً للطاقة البشرية المتمثلة في هؤلاء الأطفال قبل أن يزودوا بالقدر الضروري من المعرفة التي تعينهم كمواطنين مستنيرين صالحين لمباشرة حقوقهم المتاحة، فيكونون عرضة للانحراف وضرراً بمصلحة المجتمع.

(١) كلير فهيم، حماية أطفال الشوارع "ضحايا العنف"، مرجع سابق، ص ص١١٦،١٠٨.

ثانيا: الإجراءات المنهجية والدراسة الميدانية :-

منهج الدراسة:

١) منهج دراسة الحالة:

وقد استعانت الباحثة بمنهج دراسة الحالة للاهتمام بتكوين صورة كاملة وفهم شامل للأبعاد المختلفة للظاهرة و لإعطاء صورة واضحة، ومزيد من الدقة والتعمق، وفهم ظروف نمو هؤلاء الأطفال حالات الدراسة وأثر التهميش عليهم وعلي تنشئتهم وعلاقاتهم الاجتماعية بأسرهم وبالمجتمع سواء بالإيجاب أو السلب، لدلالتها بالنسبة لهم وتأثيرها علي سلوكهم التعليمي واتجاهاتهم نحوه فيما بعد .

أدوات الدراسة:

<u>– دليل دراسة الحالة:</u>

وقد استفادت الباحثة في دراستها بدليل دراسة الحالة، كأداة لجمع البيانات من ميدان البحث، قد قامت بوضع أسئلته لكي تخدم أهداف الدراسة وتساؤلاتها وقد ساعدها علي ذلك إطلاعها علي الدراسات السابقة التي أجريت في مجال بحثها سواء بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، كما أجريت الباحثة بعض المقابلات مع بعض الأهالي –الإخباريين – المقيمين في منطقة الدراسة للتعرف علي لهجة المبحوثين وطريقة الحوار معهم،

وقد استعانت الباحثة بالمقابلة الشخصية عند تطبيق دليل دراسة الحالة حيث شرح وتوضيح موضوع الدراسة الراهنة والهدف منه للمبحوثين لتحاشي أن تفرض مسافة نفسية بين الباحثة والمبحوثين تغلق قنوات التواصل بينهم، ومحاولة بناء الثقة التي تكون مفيدة في حصول الباحثة علي بيانات صحيحة وسليمة ودقيقة في تحديد وعرض الحالات التي تفي بأغراض الدراسة.

وكذلك استعانت الباحثة بالملاحظة التي أتاحت لها التعرف علي السلوك الفعلي للأفراد في صورته التلقائية كما هو علي أرض الواقع، وإلقاء الضوء علي شكل العلاقات، وأشكال التواصل الاجتماعي، وكذلك رصد سلوك الأطفال ، وكيفية ردودهم فكل إشارة بوجودها تحمل معاني لها دلالات مختلفة.

والإخباريون كان لهم دور كبير في عقد اللقاءات المقترحة في حالات الأطفال عينة الدراسة، حيث استعانت الباحثة بهم كعناصر وسيطة بينها وبين

المبحوثين، وفي الوقت ذاته كانوا يمثلون مصادر للمعلومات، وقد قدموا للباحثة كثيراً من المساعدة وكانوا كرماء في إعطاء الوقت والجهد، ودافعاً لمواصلة العمل.

- عينة الدراسة:
- وقد راعت الباحثة هذه الشروط عند الاختبار.
- أن العينة تشمل الأطفال العاملين بالفعل مدة لا تقل عن سنة علي الأقل في ذات العمل حتى يمكن الكشف عن أثر العمل علي حياة الطفل.
- راعت الباحثة أن يكون السن في نطاق خمسة عشر سنة إلى أقل من ثمانية عشر سنه لكي يتناسب هذا السن مع فهم الأطفال لما يطرح عليهم من أسئلة واستيعاب الإجابة عليها.
- العينة تشمل التنوع في الحالات بحيث تجمع بين الذكور والإناث لكي تكون ممثلة تمثيلاً صادقاً للمجتمع من ذكور وإناث.
- العينة تشتمل حالات بعضهم من سكان المحافظة (الحضر)، والآخر من أصول ريفية.
- العينة تشتمل أن تكون الحالات المختارة ممثلة لكافة الأنشطة، الخطيرة وغير الخطيرة.
- العينة تشتمل علي الأطفال العاملين الذين مازالوا علي صلة بالتعليم ،والذين تم انقطاعهم منه.

مجالات الدراسة:

وبناء علي شروط الاختيار السابقة بلغ عدد حالات الدراسة ثماني حالات،وهذه الحالات قد اختيرت من أغلب شياخات قسم أول بسوهاج، حيث كان يمثل كل طفل نمط عماله، وهذا العمل المختار أو ذاك مختلف عن الآخر بقدر الإمكان ويمارس في أماكن متعددة سواء داخل المحال العامة أو في الطريق أو الورش أو المصانع. وتم التطبيق علي الذين أبدوا استعدادهم للمقابلة والحديث، وقبلوا الباحثة وكسبت هي ثقتهم من خلال تعمق العلاقة بينها وبين أسرهم، بالإضافة إلي أنهم أطفال يتميزون بالذكاء والصراحة والوضوح واللباقة في الحديث، وتفهمهم للهدف من الدراسة.

وتمثلت أهم نتائج الدراسة في الاتى:

- **أوضحت نتائج دراسة الحالة أن كثرة الإنجاب مع قلة تعليم الوالدين له انعكاسات سلبية علي تعليم الأطفال حيث انتشار نسبة الأمية بين الأمهات والآباء، والتي تؤثر علي اهتماماتهم ووعيهم بقيمة التعليم وما يحدثه من تطور فعال في تكوين الطفل؛ بالإضافة إلي عدم قدرتهم علي متابعة الأبناء أثناء الدراسة من الناحية العلمية وأقر بذلك الحالات (الأولي – الثالثة – الرابعة– السادسة – السابعة – الثامنة).**
- **تبين من حالات الدراسة (الأولي – الثالثة – الخامسة– الثامنة) أن الأسرة كبيرة العدد التي تعاني من العجز المالي. والتعليم بالنسبة لها هو الحصول علي مؤهل متوسط وفقط؛ لانخفاض قيمة التعليم بالنسبة لها من ناحية، ومن ناحية أخري لإخفاق الحاصلين علي مؤهلات عليا في الالتحاق بوظائف حكومية. مما يوضح عدم الوعي، وصورة منقوصة عن التعليم حيث الخلط بين قيمته كتنمية قدرات الطفل، وتقذيم دورة واختذالة في الالتحاق بوظيفة.**
- **أفصحت حالات الدراسة (الثانية – الرابعة – السابعة – الخامسة) عن تفضيل تعليم الذكور على حساب الإناث إن كان الوضع المادي لا يسمح للاثنين معاً؛ وكأن التميز بين الذكر والأنثى يتسم بنوع من الثبات الإدراكي أو السلوكي؛ حيث مازال الأفراد عاجزين عن تحويل مسار فكرهم وتقبلهم للمعاملة التي تدعوا إلي عدم المساس بحرية الطفل وكرامته التي هي من**

أشد نمازج المعاناة والإيذاء النفسي، ولها بالغ الأثر علي تكوين الطفلة؛ ولا يكون ذلك إلا بالخروج من تحت مظلة القيم والتقاليد المسببة والداعمة لهذا التميز في التعامل.

- كشفت حالات الدراسة أن التعليم يمثل عبئاً إضافياً علي الأسرة الفقيرة؛ حيث تنامي الضغوط علي الأسرة ذات الظروف الاقتصادية المتدنية من الأساس مما يأتي الأمر علي حساب الأطفال وتسربهم من التعليم.
- أفصحت بعض حالات الدراسة عن أسباب تسربهم وفقاً للأسباب الآتية.

١- انخفاض قدرة الطالب نفسه علي تقبل التعليم.

٢- تنامي الضغوط الأسرية ذات الظروف المعيشة المتدنية وعدم القدرة علي مقابلة احتياجات التعليم حيث ارتفاع التكلفة المادية.

٣- غياب البيئة الأسرية المشجعة علي التعليم حيث القصور في متابعة الأطفال، ومساعدتهم علي تحمل الضغوط المدرسية.

٤- غياب دور المؤسسات التعليمية وعدم إعداد المعلمين تعليماً وتربوياً جيداً يسمح لهم بالتعامل مع الأطفال الذين ليس لديهم استعداداً طبيعي للتعلم.

٥- ارتفاع أسعار الدروس الخصوصية؛ نتيجة لتدهور النظام التعليمي.

٦- الخلفية الأسرية عن التعليم حيث لم يعد ينظر إليه كأداة للحصول علي وظيفة تعود بالنفع والفائدة.

٧- تشجيع المناخ الثقافي علي التحايل علي الأوضاع التعليمية حيث إمكانية الحصول علي شهادة بالغش في الامتحانات دون الذهاب أو الانتظام في المدرسة.

٨- تفضيل الأسر أن تتاح لأطفالهم فرصة تعلم حرفه، أو مهنة تساعد علي إيجاد عملاً ينفع، ويحقق احتياجاتهم مستقبلاً.

- وتبين من حالات الدراسة جميعها شعورهم بالحرمان من التعليم الذي كان من شأنه ينمي قدراتهم ويُعدهم للمستقبل ويسفر عن تغير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية حتى ولم لم يكن بشكل سريع ولكن يكفي أن يتسع نطاق اهتمام الناس بهم.

- أفادت حالات الدراسة (الأولى – الرابعة – السابعة – الثامنة) أن العمل لا يؤثر علي متابعة الأطفال العاملين لدراستهم لأسباب منها حضورهم الامتحانات فقط، أو لالتحاقهم بتعليم المسار، وعليه يظهر بوضوح ابتعاد الأفراد عن دائرة التعليم حيث الاهتمام به يأتي شكلياً يتمثل ببساطة في رغبة الأفراد للحصول علي شهادة كما اعتاد من قبلهم الحصول عليها.
- وتبين كذلك انه من بين الأسباب عدم رغبة الأطفال أنفسهم، وتجسد هذه الحقيقة الخلل في الأفكار المتعلقة بعدم جدوى التعليم حيث مؤشرات الواقع من عدم توفير فرص عمل والوساطة والمحسوبية من ناحية، ومن ناحية ثانية في الخدمات التعليمية المقدمة نتيجة لتجاوزات بعض المعلمين مما يسب السخط والكراهية.
- أقرت حالات الدراسة(الأولى – الثانية– الرابعة – السادسة– الثامنة) صعوبة متطلبات التعليم في ظل عجز الظروف الاقتصادية.
- أكدت حالات الدراسة(الثانية – السابعة) عن عدم تأثير العمل على التعليم؛ لأن العمل في الإجازة فقط، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية للاقتدار علي التوفيق بين العمل والتعليم؛ وهو ما يثير الجدل في كيفية المواءمة وضبط عطاء هؤلاء الصغار لكلاً من التعليم والعمل ، ولعل هذه المواءمة تأتي كحجة موضوعية للأسر لدعم عمل الأطفال، وهذه النتيجة تفصح عن التحذير من إغفال الأهمية الأساسية للتعليم والاكتفاء بالعمل حيث ذلك الخطاء بعينة لأن التعليم أقل أغراءً من العمل لأن نتائجه ليس مبكرة من ناحية ويلقي بثقل علي كاهل الأهل من ناحية أخري وإن كان هو الأكثر ضماناً للمستقبل والأقدر علي تغييره.
- كشفت حالات الدراسة(الثالثة– الخامسة – السادسة – الثامنة) أن العمل يؤثر علي متابعة الأطفال لدراستهم . ومن الأسباب التي أبدوها في ذلك لعدم انتظامهم في المدرسة، و لعدم تركيزهم داخل الفصل، وكذا لانعدام الوقت وعدم معرفة حل الواجبات. إذا تأثيرات العمل من تعب وإرهاق وظروف سيئة تستنزف جهد الطفل ووقته، حيث يطغي انشغاله بالكسب ومصدر الدخل علي السعي للتعليم بما يؤدي إلي إعاقة مسيرته التعليمية وينشأ الصراع حول السعي وراء العمل وكيفية حصوله علي الشهادة

بمعناها كمستخرج رسمي مما يدل علي تردي المستوي التعليمي لعدم الاهتمام بجديته بوجه عام نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية للأهل وحثه كطفل علي العمل من ناحية وانخفاض الدافعية للتعليم لضعف الإنجاز ووهن الثقة في مهاراته وهو ما يؤدي إلي النتيجة ذاتها حيث التشتيت بين التعليم والعمل الذي قد ينتهي كثيراً لصالح العمل.

- تبين من حالات الدراسة (الثانية – الثالثة– الرابعة– السابعة – الثامنة) أنهم أفادوا بعدم تسرب الأطفال العاملين من التعليم. وهي نتيجة تصطبغ بالتفاؤل.
- وأوضحت حالات الدراسة(الأولى – الخامسة – السادسة) أنهم من ضمن الحالات المتسربة فعليا من التعليم ؛ ولعل ذلك يشير إلي أن نسب التسرب ليس بالضئيلة. فبمجرد خروج الأطفال للعمل هو تحطيم لمستقبلهم التعليمي فاستغلالهم لصالح العمل يكتنفه العديد من الإخفاقات التي بدورها تجلب الفشل وتعلل للتسرب.
- أفصحت حالات الدراسة(الأولى – الثانية – الخامسة – السادسة – والسابعة) أن الكثير من الخبرات المريرة المتاحة والميسرة لبعض المتسربين من التعليم عجزت عن تحقيق وفراً في الكسب سواء لقلة الدخل أو لعدم ملائمتهم للتعليم بعد العمل؛ وعليه يكون العمل عرقلة للمسيرة التعليمية للطفل وهدر لطاقاته التي ربما يتولد عنها مساهمة فعالة في تحسين ظروفه وظروف أسرته بمقتضي قيمة التعليم التي ابدأ لا يصح غض الطرف عن ما تحققه من انجازات وإفادة.

توصيات:

١- استثمار الرسالة التعليمية التي ذات العائد الأفضل على الفرد، والذي من الأجدى أن نبدأ معه وهو الطفل من خلال إعداده وتنشئته بالتوعية المدرسية بأهمية التعليم من ناحية،ومن ناحية أخرى متابعة المدارس في القرى والمناطق النائية التي قد تسبب تسرب الأطفال من التعليم سواء بسبب الضرب أو الاهانة أو بأي شكل من أشكال الإساءة في معاملة

الطفل داخل المدرسة ، مع مراعاة اتخاذ العقوبات اللازمة بما يتناسب مع حقيقة حجم المشكلة التي يسببها التسرب من التعليم في المجتمع.

٢- تشديد الرقابة على سوق العمل ، وتحقيق الإلزام بقانون العمل عن طريق تنفيذ الأحكام التي نص عليها قانون العمل عند المخالفة ،بل والعمل على رفع العقوبة حتي يمكن تحقيق الحماية لهؤلاء القاصرين من الأطفال.

٣- كفالة الحماية والرعاية للفئات الأقل تحملاً والأكثر استغلالاً وفقراً، وخاصة هؤلاء الأطفال الهامشيون، ومحاولة إيجاد الحلول الفعلية لهذه الفئات التي تشهد استبعاداً في الحصول على الحقوق والواجبات، والتي طالما يعترف القائمون بفداحة الظلم الواقع عليهم، وكذلك لطالما تعهدوا بإيجاد الحلول التي ترفع المعاناة عنهم والتي غالباً تنتهي بإشارات غامضة إلى خطط وإجراءات طويلة المدى وقصيرة المدى، وللأسف واقع الحال يشير إلى استبانت عدم ترجمة هذه المضامين وعدم وجود الجهود المبشرة التي صاحبت اتفاقيات ومؤتمرات حقوق الطفل وعدم التمييز وغيرها.

٤- يتعين من الحكومة دعم هذه الفئات بمرتبات استثنائية تكون كريمة، وإعفاء التلاميذ الغير قادرين ليس من المصروفات المدرسية، ولكن من العبء الإضافي الواقع على الأسر الفقيرة من التعليم، الذي يساهم إلى تسرب العديد من الأطفال، وبتدبير دعم مالي لكل طفل غير قادر لتمتعه بحقه الأساسي في التعليم، ويكون تحت مظلة جمعية تنشئ خصيصاً من أجل هذا الغرض.

مراجع الدراسة:

١- أحمد ذكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤م، ص١١٣.

٢- آمال طنطاوي: المهمشون في صعيد مصر " آليات السيطرة والخضوع"، القاهرة: ميريت للنشر، ٢٠٠٣م.

٣- أماني قنديل : المجتمع المدني العربي في مواجهة الاجتماعية، "قراءة نقدية" القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠١٣.

٤- حنان صابر أحمد: أطفال الشوارع بين الرعاية والتهميش في ظل العولمة، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠١١م.

٥- رضوي فرغلي، أطفال الشوارع لجنس والعدوانية "دراسة نفسية"، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠١٢م.

٦- سعدية كرم إمام عبد العزيز:أطفال الشوارع وثقافة الحرمان "دراسة ميدانية"،رسالة ماجيستير ،جامعة بنها ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع،٢٠٠٨م.

٧- سناء مبروك، عمالة الأطفال في العشوائيات، دراسة في فاعلية السياسة الاجتماعية في مواجهة الفقر، في المؤتمر السنوي العاشر السياسية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الأول، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨م.

٨- عادل عازر، ثروت اسحق، المهمشون بين الفئات الدنيا في القوي العاملة، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٧م.

٩- عبد الفتاح بيومي حجازي، المعاملة الجنائية والاجتماعية للأطفال، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣م.

١٠- عبد الله هرهار، من التشرد إلى الانحراف: سوسيولوجيا الطفل في وضعية الشارع، مجلة إضافات، العدد الثامن، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، خريف ٢٠٠٩م.

١١- عزة حسين، التسرب من التعليم الأساسي وأزمة النظام التعليمي في مصر، في مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادي والعشرين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣م.

١٢- علا مصطفي، الأطفال العاملون: الحاضر والمستقبل، في مؤتمر الطفل وآفاق القرن الحادي والعشرين، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٣م.

١٣- على ليلة، ليل عبد الجواد، نحو سياسة اجتماعية في مواجهة تعاطي المخدرات لدى الفقراء الهامشيين، في المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٨م.

١٤- فادية أبو شهبة، السياسة التشريعية والعدالة الاجتماعية، استغلال الأطفال نموذجاً، في المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المجلد الثاني، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ،٢٠٠٨م.

١٥- كامل كمال، الأطفال مجهولي النسب بين الاستبعاد والاندماج الاجتماعي، في المؤتمر السنوي الخامس عشر لقضايا الطفولة ومستقبل مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠١٣م.

١٦- كلير فهيم، حماية أطفال الشوارع "ضحايا العنف"،"ضحايا العنف"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٨م.

١٧- مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٩م.

١٨- محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي: صوره وأشكاله، في المؤتمر السنوي العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الأول، ٢٠٠٨م.

١٩- محمد رفعت الصباحي، التشريعات الاجتماعية في الخدمة الاجتماعية، القاهرة: دار النمر للطباعة الحديثة، ١٩٩٦م.

٢٠- محمد سيد فهمي، أطفال في ظروف صعبة، الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٧م.

٢١- نور فرحات، الهامشيون وجرائمهم " قراءة في بعض مظاهر العشوائية الاجتماعية "، في ورشة عمل التهميش الحضري والمناطق العشوائية في مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠م.

٢٢- هبة النيال، أوضاع الطفل العامل بالنشاط الزراعي في صعيد مصر، في المؤتمر السنوي السادس- الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٤م.